أثر التجارة البينية على تحقيق التكامل الاقتصادي لدول مجموعة الكوميسا

L'impact du commerce intrarégional sur la réalisation de l'intégration économique des pays du COMESA

ط.د البشير ابراهيم زركان *، جامعة البليدة 02 علي لونيسي (الجزائر)، bachirzergan1989@gmail.com

مخبر: الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات

د. نصيرة محاجبية ، جامعة البليدة 02 علي لونيسي (الجزائر)، hanenmhadjbia@yahoo.fr

مخبر: تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية

تاريخ الاستلام : 2022/02/01 ؛ تاريخ المراجعة : 2022/05/15 ؛ تاريخ النشر : 2022/06/30

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير حجم التجارة البينية على تحقيق التكامل الاقتصادي لدول مجموعة الكوميسا، حيث تمّ تقسيم الدراسة إلى محورين، من خلال المحور الأول تم تقديم مفاهيم أساسية حول متغيرات الدراسة، والثاني كان عبارة عن دراسة تحليلية تدرس العلاقة بين المتغيرين، من خلال تحليل حجم التجارة البينية لدول مجموعة الكوميسا وتأثيرها على مؤشرات التكامل الاقتصادي بالتركيز على معدل النمو الاقتصادي باعتباره أكثر مؤشر يعبّر عن قوة الاقتصاد، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، حيث خلصت الدراسة إلى أنّ حجم التجارة البينية لدول الكوميسا لم يحقق المطلوب والمرغوب خاصة في ظل العجز الدائم للميزان التجاري خلال الفترة (2011-2019)، الأمر الذي أضعف بدوره مؤشرات التكامل الاقتصادي باستثناء بعض الدول التي كانت من حلقات القوة لهذه المجموعة وكانت وراء تحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة.

الكلمات المفتاحية : تكامل اقتصادي ؛ مجموعة دول الكوميسا ؛ تجارة بينية ؛ مؤشرات الأداء الاقتصادي.

تصنيف JEL : F14 ؛ F15

Résumé:

Cette étude a pour objet de connaître l'ampleur de l'impact du volume des échanges intra-régionaux dans la réalisation de l'intégration économique des pays du COMESA. L'étude a été divisée en deux axes, le premier représente les concepts de base sur les variables de l'étude, et le second était une étude analytique qui étudie la relation entre les deux variables, en analysant le volume du commerce intrarégional du groupe COMESA et son impact sur les indicateurs d'intégration économique en se concentrant sur le taux de croissance économique comme indicateur le plus important sur la force de l'économie, en s'appuyant sur la méthode analytique descriptive, où l'étude a conclu que le volume des échanges intra-COMESA n'a pas atteint le niveau souhaité, notamment au regard du déficit permanent de la balance commerciale sur la période (2011-2019). Cela a affaibli les indicateurs d'intégration économique, à l'exception de certains pays du groupe, ce qui a conduit à la réalisation de taux de croissance économique positifs.

Mots clés: intégration économique ; groupe du COMESA ; commerce intrarégional ; indicateurs de performance économique.

Jel Classification Codes : F14 ; F15

* المؤلف المرسل: د. نصيرة محاجبية

I- تمهيد :

تحتل التجارة اليوم أهمية بالغة في جميع الاقتصاديات، إذ أصبحت الدول سواء النامية أو المتقدمة تسعى وتتنافس نحو تطوير تجارتها العالمية، نظرا لكونها من المؤشرات الاقتصادية الهامة المعبرة عن قوة الاقتصاد بشكل خاص والبلد بشكل عام، وفي سبيل الوصول إلى هذا المبتغى أصبح السعي نحو تفعيل التجارة البينية من أهم الضروريات التي تعمل الدول على تحقيقها خاصة باعتبارها خطوة هامة نحو الطريق للتكامل الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من التجمعات عالميا كالإتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة بأمريكا الشمالية ودول جنوب شرق آسيا، أما إفريقيا فهناك العديد منها كمنطقة التجارة الحرة القارية، التجمع الإفريقي لدول غرب إفريقيا والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا والتي تعرف أيضا بمجموعة الكوميسا، يهدف هذا التكتل إلى الاستفادة من الحجم الكبير للأسواق عن طريق تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية، كما يهدف إلى مواكبة مسيرة التكامل الإقليمي والاقتصادي والصمود في وجه المنافسة العالمية، فهو يعتبر هدف استراتيجي فرضته التطورات العالمية خاصة في ظل العولمة والتحرير الاقتصادي والتقدم التكنولوجي.

إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير التجارة البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي لدول مجموعة الكوميسا؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها على اعتبار الأهمية الكبيرة التي استفادت منها الدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية والإقليمية على سبيل المثال لا الحصر نذكر دول جنوب شرق آسيا، دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، فهذه الدول تستفيد من العديد من الإعفاءات خاصة الرسوم الجمركية، الأمر الذي يؤثر إيجابيا بدوره على حجم التجارة الخارجية لهذه البلدان، شرط أن تتميز هذه الأخيرة بقاعدة إنتاجية مرنة ومتكيفة للتغيرات الاقتصادية العالمية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى جملة الأهداف نوجزها فيما يلي:

- التعرف على مختلف صور التكامل الاقتصادي وعوامل نجاحه؛
- تحليل حجم التجارة البينية بين دول مجموعة الكوميسا؛
- دراسة تجربة من الدول الأعضاء والتعرف على درجة تبادلها التجاري بينها وبين دول الكوميسا.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي كخلفية للتعريف بمتغيرات الدراسة وتقديم أهم المفاهيم المرتبطة بهم، والمنهج الوصفي التحليلي كخلفية لتحليل البيانات والمعطيات المتعلقة بحجم التجارة البينية بين دول الكوميسا وتأثيرها نحو تحقيق التكامل الاقتصادي.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تمّ تقسيم الدراسة إلى محورين:

- **التعريف بمتغيرات الدراسة؛**
- **تحليل حجم التجارة البينية وأثرها مؤشرات التكامل الاقتصادي لدول الكوميسا.**

II- التعريف بمتغيرات الدراسة

قبل الخوض في هذه الدراسة وتحليل أهم الإحصائيات والمعطيات والإجابة عن الإشكال الرئيسي، لابدّ أولا أن نسلط الضوء حول متغيرات الدراسة، وذلك بتقديم مفاهيم أساسية حول متغيرات الدراسة المتمثلة في مجموعة الكوميسا والتكامل الاقتصادي.

II –1– مفاهيم حول التكامل الاقتصادي

II –1 – 1– مفهوم التكامل الاقتصادي

لم يحظ تعريف التكامل الاقتصادي باتفاق عام بين العلماء والباحثين الاقتصاديين، لكنّ العالم ماخلوب "F.Mchalup" أوضح في سنة 1979 أنّ هذا المصطلح قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع فينر "Viner" سنة 1950 الذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الإتحاد الجمركي التي تمثل بحق جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبرالي، ويبقى التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات إندماجية متكافئة بين دولتين أو أكثر، بهدف تحقيق مصالح اقتصادية متبادلة وكسب عوائد مشتركة متناسبة من خلال خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية. (كفية و نريمان، 2019، ص3)

التكامل الاقتصادي معناه إزالة الفواصل بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء لخلق وتنفيذ سياسات مشتركة، وذلك يمثل أعلى درجات التكامل. (لمياء،2017، ص88)

هناك صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي إلا أنه له مفهوم شمولي له يختص في أنّ التكامل الاقتصادي ما هو إلا عمل إداري من قبل دولتين أو أكثر يقوم بإزالة كافة الحواجز والقيود أو الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج. (علي، 2021، ص37)

II –1 – 2– الدوافع الاقتصادية لإقامة التكامل الاقتصادي

هناك مجموعة من الدوافع الاقتصادية أدّت إلى الدخول في اتفاقيات التكتلات الاقتصادية، ومن أهم هذه الدوافع:

- تطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات، وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم؛
- إعطاء الدول المتكتلة قوة التفاوض والثقل الملموس في التجمعات الإقليمية والدولية وحتى على الصعيد العالمي، وهذا راجع لكبر حجم صادراتها وارداتها ككتلة، فمن خلال التكامل يمكن إقامة مؤسسات إقليمية وأجهزة مشتركة هدفها توثيق التنسيق والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها الخارجية؛
- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير " وفورات الحجم"، حيث تتمكن الدول الأعضاء من خلال التكامل الإقليمي، وما يترتب عليه من حرية للنفاذ لأسواق بعضها البعض من توسيع حجم السوق، وهو ما يؤدي إلى إمكانية تمتع المشرعات المنشأة في نطاق التكامل بوفورات النطاق الداخلية والخارجية؛
- يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، وذلك عن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمار، حيث أنّ اتساع نطاق هذا الأخير وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج وإدخال تكنولوجيا جديدة؛ (كمال، 2013/2014، ص31-32)
- إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين البلدان المتكاملة بصورة اقتصادية فيما بينهم، ممّا يترتب عليه امتصاص للضغط الفائض وتخفيف حدة النقص الأمر الذي يترتب عليه زيادة فرص العمل؛
- دعم المركز السياسي للدول المتكاملة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية. (لطيفة و عائشة، 2013، ص119)

II –1 – 3– عوامل نجاح التكامل الاقتصادي

إنّ نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول يتوقف على عدد من المتطلبات الأساسية والعوامل الأخرى المساعدة وتتمثل أهم هذه العوامل في:

- **وجود إطار قانوني**:تأتي ضرورة وجود إطار قانوني لأنه يحدد بصورة واضحة وجلية حقوق وواجبات الدول الأعضاء، ويبيّن كيفية معالجة المستجدات التي قد تطرأ في المستقبل؛
- **وجود إطار مؤسسي**: يكمل وجود الإطار المؤسسي وجود الإطار القانوني بين الدول الأعضاء لتجنب الخلافات التي قد تنشأ مستقبلا بين هذه الدول، وعليه تكون الحاجة والضرورة الملحة لوجود مؤسسات واتحادات قومية مهمتها الإشراف على الاتفاقيات وتطبيقها وسن التشريعات الجديدة وحل الخلافات البينية؛
- **وجود تعاون اقتصادي**: يعدّ هذا الوجود من أهم المرتكزات التي تدعم التعاون الإقليمي لأنّ حل القضايا دون توضيح أبعادها الاقتصادية يصبح غير ذي جدوى، ومن أهم مرتكزات التعاون الاقتصادي ما يلي:
  - ✓ وجود استثمارات مشتركة لنجاح عملية التكامل الاقتصادي بين الدول يتطلب ذلك إنجازات فعلية بوجود استثمارات مشتركة داخل دول التكتل الاقتصادي؛
  - ✓ وجود تجارة بينية يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي على حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء، الأمر الذي يعكس درجة اعتماد دول التكامل بعضها على بعض في توفير ما تحتاجه من سلع وخدمات. (لمياء، 2017، ص89)
- **استثمارات مشتركة**: نجاح التكامل يتوقف على الإنجازات الفعلية ولا يعتمد فقط على الجوانب القانونية والمؤسسية المذكورة أعلاه، فالتكامل يتطلب وجود استثمارات مشتركة داخل التكتل، ولا يتم ذلك إلا من خلال بذل الجهود لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص على المبادرة في الاستثمار؛
- **تجارة بينية**: العنصر المهم في النجاح هو مدى وجود تجارة بينية بين الدول الأعضاء، وهو ما يعكس درجة اعتماد دول التكتل على بعضها البعض في توفير ما تحتاجه من سلع وخدمات، ويتطلب إنسياب السلع بين الدول تخفيض وإزالة الحواجزالتجارية فيما بينها من خلال تقديم المعاملات التفضيلية للأعضاء. (بشير و عمار، 2014، ص132)

II – 2– الكوميسا... النشأة والأهداف

تعدّ اليوم التكتلات الاقتصادية من أهم ما تسعى الدول إلى تحقيقها، ومن بين هذه التكتلات نجد مجموعة شرق وجنوب إفريقيا المسماة أيضا بمجموعة الكوميسا، وفيما يلي سنتطرق إلى بوادر ودوافع نشأة هذه السوق الإفريقية إضافة إلى أهم ما يميزها عن بقية التكتلات الأخرى ومجالات عملياتها خاصة مع التركيز على المعاملات التجارية، وعن أهم الأهداف الراغبة في تحقيقها من خلال هذا التجمع الإفريقي لدول الكوميسا.

II – 2–1– نشأة الكوميسا وخصائصا

تعرف الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا)، وهي اختصار للإسم باللغة الإنجليزية (Common Market For Easterm And Southern Of Africa) بأنها تكتل للتجارة التفضيلية في إفريقيا التي أنشأت عام 1993م، ودخلت حيز التنفيذ عام 1994م وقد خلفت الكوميسا منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا التي أنشأت في عام 1981م، ودخلت حيز التنفيذ في 1982م، وذلك لتحقيق التنمية المطردة للدول الأعضاء بترقية الإنتاج وهياكل السوق بصورة متوازنة، ترقية التنمية المشتركة في كل مجالات النشاط الاقتصادي وتبني سياسات كلية وبرامج موحدة لرفع المستوى المعيشي للسكان في الدول الأعضاء، التعاون لتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي والإقليمي المحلي مع ترقية البحث واستخدام العلم والتقنية، التعاون لتقوية العلاقات بين دول السوق وبقية دول العالم واتخاذ مواقف مشتركة في المجال الدولي، كذلك المساهمة في إنشاء تحقيق أهداف المجموعة الاقتصادية الإفريقية على مستوى القارة،

التعاون لتحقيق السلم والأمن والاستقرار للدول الأعضاء لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الإقليم وتوثيق العلاقات بما يؤدي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بالإقليم (عبد الرحيم، 2021، ص22)، يضم اتحاد السوق الإفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا عشرون (20) دولة وهي: بورندي، الكونغو الديمقراطية، مصر، اثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، رواندا، سوازيلندا، يوغندا، زامبيا، زيمبابوي، السودان، جزر القمر، ليبيا، جيبوتي ، اريتيريا، أنغولا وأوغندا التي انضمت عام 2015 بعد إعلان إيداعها لمستندات الانضمام القانونية في المجلس الوزاري رقم 34 في مارس 2015. (لمياء،2017، ص98)

تشكل دول الكوميسا أقوى تكتل إفريقي وتستحوذ على مساحة تبلغ حوالي 12.4 مليون كيلو متر مربع، أي حوالي 41 %من مساحة القارة الإفريقية، كما تضم تكتلا بشريا ضخما قوامه 400 مليون نسمة، أي أكثر من نصف سكان القارة، وتجتمع به ثلاث أقاليم ثقافية وهي المجتمع العربي المجتمع الفرانكفوني، المجتمع الأنجلو فوني.

وتتسمّ اقتصاديات هذه الدول بالخصائص التالية: (سارة و محمد، 2016، ص23-24)

- وجود عجز مزمن وهيكلي في موازين مدفوعات هذه الدول؛
- البعض يعاني من عجز دائم في الميزان التجاري والذي يسبب خللا واضحا في ميزان المدفوعات؛
- ارتفاع حجم المديونية الخارجية بالشكل الذي يضاعف من خطورتها وآثارها؛
- انخفاض معدل الدخل الفردي، حيث يصنف أغلبها من الدول الأكثر فقرا في العالم؛
- ارتباط اقتصاديات بعض هذه الدول بالشركات متعددة الجنسيات التي تملكها الدولة الأم، كما أنّ البعض منها ينخرط في دائرة نفوذ سياسي خارجي مثل مجموعة الدول الفرانكفونية ودول الكومنولث؛
- وجود هيئات تنظيمية في المناطق التي كانت في الأصل مستعمرات إنجليزية كهيئة تسويق الكاكاو وهيئة تسويق البن؛
- وجود نظام المؤسسات في المناطق التي كانت في الأصل مستعمرات فرنسية من خلال إنشاء فروع للشركات الأجنبية الكبرى في الدول المنتجة.

لقد عرفت الاتفاقية الرسمية الكوميسا على أنّ التكتل الاقتصادي للتكامل الإقليمي بين دول إفريقية ذات سيادة، اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق، ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والإنسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع الشعوب والدول.

أما عن درجة التكامل الاقتصادي التي تمّ تحقيقها حتى الآن بين دول الكوميسا، فقد تمّ إنشاء منطقة للتجارة الحرة في عام 2000، وانطلقت عملية إنشاء الاتحاد الجمركي في 7 يونيو 2009 في مؤتمر القمة 13 لرؤساء الدول والحكومات في فيكتوريافولز (زيمبابوي)، وكان إنطلاق الاتحاد الجمركي تتويجا لجهود الكوميسا في تعميق عملية التكامل الاقتصادي، ولإقامة سوق مشتركة في نهاية المطاف بحلول عام 2015، وانتهاء بتحقيق الوحدة النقدية بحلول عام 2018. (محمود،2012، ص24-25)

II – 2-2- أهداف ومجالات منظمة الكوميسا

هناك مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها أي تكتل اقتصادي من أهمهما الوصول إلى معدلات نمو عالية وتنمية اقتصادية مستدامة تضمن الاستمرارية، ورفع المستوى المعيشي للدول الأعضاء من خلال الاستفادة من التبادلات التجارية المعفاة كليا أو جزئيا من الرسوم الجمركية، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم أهداف ومجالات عمل دول مجموعة الكوميسا.

أ–أهداف منظمة الكوميسا

تهدف المنظمة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة للدول الأعضاء عن طريق ترقية وتنمية أكثر موازنة وانسجاما لإنتاجها وبنيات تسويقها، وترقية التنمية المشتركة في جميع ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكبير وبرامجه لرفع المستوى المعيشي وتشجيع العلاقات الحميمية بين الدول الأعضاء.

إنّ الهدف الأساسي لمنظمة الكوميسا هو تطوير التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة في جميع الأنشطة الاقتصادية لتحقيق التكامل التدريجيين اقتصاداتها بدء بمرحلة تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء مرورا بتوحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في تعاملاتها مع الدول خارج التكتل (اتحاد جمركي)، ثم العمل على تحرير رؤوس الأموال والأيدي العاملة داخل حدود المنطقة بأسرها بجانب تنسيق السياسات المالية والنقدية بهدف إقامة سوق إقليمية مشتركة والتدرج إلى النهاية لإقامة جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب إفريقيا. (إيهاب، 2011،ص188)

ب–مجالات الكوميسا

- **تحرير التجارة والتعاون الجمركي**: إنشاء اتحاد جمركي، إلغاء العوائق الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء؛
- **النقل والمواصلات**: تشجيع التعاون من أجل تسهيل عملية نقل السلع وتيسير انتقال عوامل الإنتاج والأشخاص؛
- **الصناعة والطاقة**: تبني معايير ونظم قياسية ومعايير جودة موحدة وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار؛
- **التمويل الاقتصادية والاجتماعية**: تنسيق الجهود لتحقيق تنمية مستدامة من خلال جمع وتحليل البيانات وإزالة العقبات. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يوليو 2017، ص65)
- **III – تحليل حجم التجارة البينية وأثرها على مؤشرات التكامل الاقتصادي لدول الكوميسا**

سيتم في هذا المحور تحليل حجم التجارة البينية من صادرات وواردات لدول مجموعة الكوميسا وتأثيرها على بعض مؤشرات التكامل الاقتصادي التي تمّ اختيارها خلال الفترة (2011-2019).

III–1– تحليل أداء حجم التجارة البينية لدول الكوميسا

نلاحظ من خلال الجدول أدناه أنّ حجم صادرات مجموعة دول الكوميسا ارتفعت من 113.53 مليون دولار سنة 2011إلى 142.42 مليون دولار سنة 2012، ليتراجع بعدها إلى 87.15 مليون دولار سنة 2016 وذلك لعديد الأسباب الأمنية والاقتصادية منها الدول النفطية المتضررة من انهيار أسعار البترول، لتعاود الارتفاع مرة أخرى تدريجيا خلال السنوات الموالية ليصل إلى 112.13 مليون دولار سنة 2019، ومن الملاحظ أنّ حجم الصادرات يبقى ضعيف خاصة إذا ما قورن بحجم الواردات التي تبقى دائما أكثر بكثير من حجم صادراتها فلقد انتقلت من 169.33 مليون دولارسنة 2011 إلى 211.97مليون دولار سنة 2019، الأمر الذي نتج عنه بطبيعة الحال عجز دائمفي الميزان التجاري طيلة فترة الدراسة.

ممّا سبق نستنتج أنّ دول مجموعة دول الكوميسا لا تتمتع باقتصاد إنتاجي متنوع قائم على تصدير فائضها، وما يلاحظ أيضا أنه وبالرغم من حجم الإمكانيات والموارد الطبيعية التي تتمتع بها أغلب دول الكوميسا كما يمكن إرجاع ذلك أيضا إلى تركز الإنتاج في المواد الأولية والمعدنية الخام منخفضة الثمن، والتي تحتاج إلى قدرات إنتاجية لتظهر سعرها الحقيقي، الأمر الذي يجعل تلك الدول تلعب دور الموكل إليه توفير الاحتياجات الأساسية للدول الكبرى فيما يتعلق بتلك المواد.

جدول رقم (01) :حجم التجارة البينية لدول الكوميسا–صادرات وواردات–

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الصادرات	113.53	142.42	133.92	102.28	90.44	87.15	107.25	128.27	112.13
حجم الواردات	169.33	196.16	200.59	209.61	202.63	186.84	181.52	210.89	211.97
حجم التجارة	282.87	338.59	334.51	311.89	293.078	273.992	288.78	339.165	324.109
الميزان التجاري	55.79-	53.73-	66.66-	-107.33	112.19-	99.68-	74.27-	82.62-	99.84-

Sourse: Comese (2020), Common Market For Eastern and SouthernAfrica. Annual Report, p 16.

وللتفصيل أكثر سنتطرق إلى الهيكل السلعي–**صادرات وواردات**–لتجارة الكوميسانجد أنّ الوقود يمثل أهم صادرات دول الكوميسا، فبمفردها تمثل 42% من إجمالي صادرات الكوميسا، تليها المواد المصنعة البسيطة والتي تساهم بنحو 22% تليها المواد الغذائية بنسبة 15% ثم المعادن بنسبة 14%، هذا الهيكل السلعي لصادرات الكوميسا يقودنا إلى حقيقة مفادها أنّ هذه المجموعة ما زالت تعتمد في صادراتها على البترول الذي تمتلكه والمعادن الموجودة بأراضيها مع الغياب الدائم والمستمر للإنتاج الأمر الذي يفقدها التواجد والمنافسة على الساحة العالمية.

أما عن الهيكل السلعي لواردات الكوميسا تساهم بنحو 58% من إجمالي الواردات يليها كل من المواد الغذائية وكذلك المواد البترولية، والتي تمثل الجزء الأكبر من صادرات التجمع، ولكنها تقوم بتصديره كمنتج خام وتلجأ إلى إعادة استيراده بعد ما يتم إعادة تصنيعه واستخراج مختلف مشتقاته بالخارج، الأمر الذي يؤكد ضعف القدرات الإنتاجية لدى دول التكتل وعدم قدرتها على الاستفادة من الثروات المعدنية والبترولية التي تغطي أراضيها. (عبد العظيم، 2021، ص108-109)

III–2– تحليل مؤشر النمو الاقتصادي لدول الكوميسا

هناك العديد من الدول التي أثرّت سلبا على مجموعة دول الكوميسا منهم بوروندي، كوموروس، الكونغو الديمقراطية، استوانيا، ليبيا، موريشيوس، السيشل، السودان، تونس وزيمبابوي، والتي بدورها حققت معدلات نمو سلبية طيلة سنوات الدراسة من 2015-2019 وذلك نتيجة العديد من الأسباب نذكر منها:

- الدول العربية مثلا لم تحض إلى حد اليوم باستقرار أمني نتيجة النزاعات الأمنية والسياسة المتكررة على السلطة على غرار السودان وليبيا، أما دولة تونس والتي هي أيضا سجلت معدل نمو سلبي يمكن إرجاع ذلك إلى عدم تنويع قاعدته الإنتاجية وتركيزها على قطاع واحد –السياحة–الذي كان من أكثر القطاعات تضررا نتيجة جائحة كورونا والتي تسببت بتداعياتها السلبية على جميع اقتصادات العالم سنة 2020، كما أن معدل النمو الاقتصادي العالمي سجل انخفاضا كبيرا في نفس السنة إثر الإغلاق التام الناتج عن جائحة كورونا، وتونس على غرار اقتصادات العالم سجلت معدل سلبي -4.3%، وبالرجوع إلى دولة السودان فلقد شهدت الفترة (2011-2020) تدهورا مطردا في قيمة الصادرات الناتجة عن خروج البترول من قائمة الصادرات السودانية وذلك بسبب انفصال دولة جنوب السودان، حيث تقع معظم حقول البترول في مناطق جنوب السودان، بالإضافة إلى الإغلاق الناتج عن جائحة كورونا؛

- أما عن الدول الإفريقية التي سجلت أيضا معدلات نمو سلبية نتيجة ضعف قاعدتها الإنتاجية والتي يمكن القول غيابها تماما، وكما إنّ الإنتاج هو من الأركان الأساسية للنمو الاقتصادي لأي اقتصاد، غير أنّ هناك مجموعة من الدول التي حققت معدلات نمو موجبة خاصة سنة 2020 منها: جيبوتي، مصر، ايرتيريا، اثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، رواندا وأوغندا، وتبقى دول مصر واثيوبيا وأوغندا ورواندا أحسنهم بتحقيقيهم لمعدلات نمو جيدة على الترتيب (موضحة في الجدول رقم) ويعود هذا التحسن إلى انتهاج الحكومات الجديدة لسياسات ناجحة وذات فعالية استطاعت من خلالها تحقيق معدلات نمو مقبولة جدا من خلال الاستفادة أيضا من ارتفاع أسعار السلع الأساسية نسبيا وعلاقات التجارة والاستثمار مع الاقتصادات الناشئة إضافة إلى تحسين الإدارة الاقتصادية التي تدعم استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين بيئة الاستثمار في العديد من بلدان المنطقة وارتفاع أيضا حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الدول التي كان بفضلها دائما الوصول إلى متوسط معدل نمو اقتصادي مقبول محصور ما بين (5.2-6.2) خلال الفترة 2015-2019، كان أقلها سنة 2020 أين وصل إلى 0.6% وذلك نتيجة الأزمة الصحية –كوفيد 19-التي ضربت اقتصادات العالم، والشكل الموالي يوضح متوسط معدل النمو الاقتصادي لدول مجموعة الكوميسا خلال الفترة (2015-2020)، وللاطلاع أكثر على معدلات النمو الاقتصادي لدول الكوميسا(**أنظر الملحق رقم 01**)

شكل رقم (03) : متوسط معدل النمو الاقتصادي لدول مجموعة الكوميسا خلال الفترة (2015-2020)

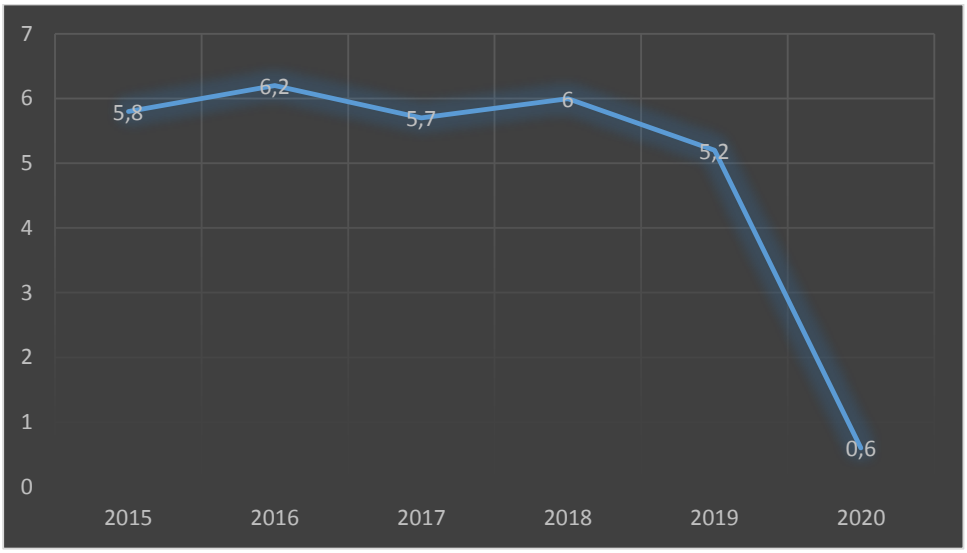

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معطيات تقرير مجموعة الكوميسا:

Comese (2020), Common Market For Eastern and SouthernAfrica. Annual Report, p 07.

III-3- تحليل مؤشرات التكامل الاقتصادي لدول الكوميسا

بعد تحليلنا لحجم التجارة البينية لدول الكوميسا وتأثيرها على النمو الاقتصادي سيتم في هذا العنصر تحليل لأهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبّر عن التكامل الاقتصادي بغية معرفة العلاقة بين حجم التجارة ومدى تحقيق مجموعة دول الكوميسا لأهدافها الاقتصادية والجدول الموالي يوضح بعض المؤشرات المختارة المعبرة عن التكامل الاقتصادي لدول مجموعة الكوميسا.

جدول رقم (02) : تطور المؤشرات الاقتصادية لمجموعة دول الكوميسا للفترة (2015-2020)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاحتياطات	3.6	3.3	3	3.1	3.8	-
معدل التضخم %	6.8	8.5	9.8	9.5	13.5	19.1
المديونية الخارجية	47.7	51.2	49.5	50.9	50.5	-

Sousre: Comese (2020), Common Market For Eastern and SouthernAfrica. Annual Report, p 09-11-13.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أنّ جميع المؤشرات المختارة –**الاحتياطات، معدل التضخم والمديونية الخارجية**– لم تسجل قيما جيدة خاصة حسب مؤشر المديونية الذي نلاحظ زيادته من عام لآخر فلقد انتقلت من 47.7 إلى 50.5 سنتي 2015 و2019 على الترتيب، فمثلا نجد مصر من أكثر الدول العربية والإفريقية مدينة لمؤسسات التمويل الدولي على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، غير أنه لا يمكن إنكار أنّ جل هذه الأموال تمّ توجيهها في بناء العديد من المدن الجديدة وتركيزهم في هذه الفترة على البنية التحتية، والتي أثرت إيجابيا على الاقتصاد المصري الذي يعتبر من أكثر الاقتصادات استفادة من هذا التجمع.

أما عن مؤشر الاحتياطات بالرغم من ارتفاعه التدريجي إلا أنه ارتفع بنسب قليلة جدا، ففي سنة 2015 مثلا كان حجم الاحتياطات مقدرب 3.6 مرتفعا بمقدار 0.2 سنة 2019، الأمر الذي يعكس فعلا طبيعة العلاقة بين المديونية وحجم الإحتياطات المتاحة لأي اقتصاد.

كذلك نلاحظ ارتفاع كبير في معدلات التضخم لدول مجموعة الكوميسا الأمر الذي يؤثر بصورة مباشرة على الميزان التجاري خاصة جانب الصادرات التي ستتأثر قيمتها سلبيا إثر تدهور قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، خاصة سنتي 2019، 2020 والتي وصل معدل التضخم فيهما إلى 13.5% و19.1%والسببالرئيسي لذلك تأثيرات الإغلاق التام والجزئي إثر جائحة كورونا.

يمكن التركيز على دولة مصر كأحد وأهم الدول العربية المنظمة إلى مجموعة الكوميسا من خلال أنّ وجود مصر في هذا التجمع مهم جدا له، فضلا عن التضامن السياسي والتكامل الاقتصادي فإنّ مصر لها ثقل اقتصادي ومعرفي كبير جدا في التكنولوجيات والأبحاث، كما أنّ لها ثقلا أكاديميا في الجامعات، وإنتاج المنتجات والتصنيع وكلها عوامل تجعل مصر تلعب دورا كبيرا في "الكوميسا" من خلال التجارة والاستثمار فهي تعتبر كذلك من أكثر الدول استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة على عكس الدول الأخرى المنظمة لدول الكوميسا، كما أنها تقدم لمصر سوقا تجاريا كبيرا، فمثلا مصر تستورد الشاي من كينيا والأخيرة تستورد من مصر الأجهزة الكهربائية، مؤكدة أنّ زيادة عمليات التبادل التجاري بين دول التجمع تؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي.

III-4- حجم التبادل التجاري الكلي بين مصر ودول الكوميسا

بلغ حجم التبادل التجاري كمتوسط للفترة الإجمالية للدراسة 1500.85 مليون دولار، في حين بلغت قيمة الصادرات 1036.7 مليون دولار كمتوسط لنفس الفترة مقابل واردات بلغت قيمتها في المتوسط 464.13 مليون دولار، الأمر الذي يشير إلى وجود فائض بلغ في المتوسط 572.59 مليون دولار، والجدول الموالي يوضح ذلك.

السنة	قيم الصادرات	قيم الواردات	صافي الميزان التجاري	حجم التجارة الكلية
1995	96.74	236.39	(139.65)	333.14
1997	113.09	200.61	(87.52)	313.71
1999	87.12	178.48	(91.36)	265.60
2001	144.05	238.03	(93.98)	382.08
2003	271.00	221.44	49.57	492.44
2005	502.91	276.44	226.46	779.35
2007	633.02	206.87	426.15	839.89
2009	1968.23	589.69	1378.53	2557.92
2011	1708.14	828.13	880.01	2536.27
2013	2495.51	595.22	1900.29	3090.74
2015	1758.07	542.29	1215.78	2300.35
2017	1179.03	503.066	675.96	1682.1
2019	1683.04	547.711	737.41	2628.67
2020	1382.4	547.711	834.7	1930.1
الإجمالي	26954.74	12067.34	14887.4	39022.08

المصدر: حسن فؤاد عبد العظيم. (أكتوبر, 2021). واقع التبادل التجاري المصري الإفريقي في إطار التكامل الاقتصادي (دراسة حالة مصر وتجمع الكوميسا). *مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل*، *04* (13)، ص120.

من خلال قراءة الجدول رقم 03 يتضح أنّ الميزان التجاري لمصر مع إفريقيا لصالح مصر خلال الفترة (2003-2020)، كما بلغت الصادرات المصرية في عام 2015 ما قيمته 1758.07، في حين كانت الواردات لنفس العام 542.29، في حين كانت الفترة السابقة (1995-2001) تعاني من عجز في ميزانها التجاري طيلة تلك الفترة، الأمر الذي يدل على أنّ السوق الإفريقي سوق واعد للمنتجات المصرية، حيث تتسمّ الصادرات المصرية إلى الكوميسا بالتنوع النسبي مقارنة بوارداتها إلا أنّ سلعتا الأرز والأدوية استحوذت على الكم الأكبر من الصادرات والشاي الأسود، وبذور السمسم على الواردات، ممّا يعكس سيطرة المنتجات الزراعية على النصيب الأكثر من التجارة البينية مع دول الكوميسا.

كما تحظى معدلات النمو الاقتصادي في دولة مصر بارتفاع ملحوظ خلال الفترة (2015-2019) بتحقيقها معدلات نمو جيدة كانت من أحسن الدول المنظمة للكوميسا، لينخفض بعدها سنة 2020 إلى 2% والتي تعتبر جيدة جدا خاصة مع تداعيات جائحة كورونا والتي تسببت في انهيار العديد من المؤشرات الاقتصادية سواء العالمية والعربية وحتى الإفريقية، والتي يمكن إظهارها حسب الجدول الموالي:

جدول رقم (04): معدل النمو الاقتصادي لدولة مصر خلال الفترة (2015-2019)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل النمو الاقتصادي	4.4	4.3	4.1	5.3	5.6	2

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معطيات تقرير مجموعة الكوميسا لعام 2019.

IV – الخلاصة:

يعدّ التكامل الاقتصادي من بين أحد الأعمدة الجديدة المعتمدة من طرف الدول لتطور الاقتصادات، فهو يفتح المجال بصورة كبيرة نحو تشجيع التجارة لذلك كانت أمام دول شرق وجنوب إفريقيا تبني وتكوين مجموعة دول الكوميسا، كان الهدف الأساسي منها رفع حصيلتهم التصديرية وتحقيق مستويات مقبولة في حساب الميزان التجاري، الأمر الذي يؤثر بصورة مباشرة على المؤشرات الاقتصادية خاصة معدل النمو الاقتصادي وبعد دراسة لحجم التجارة البينية ودورها على مؤشرات التكامل الاقتصادي، وبالرغم من مجموعة التحديات التي تواجه الكوميسا والتي نذكر منها:

- العولمة والتحديات الاجتماعية والسياسية: كالفقر، الأمية، البطالة وتفشي الأمراض المزمنة؛
- قصور الأداء الاقتصادي لغالبية الدول الأعضاء لمجموعة الكوميسا؛
- من المعوقات الخارجية: أدت اتفاقيات التجارة الإقليمية لدول OECD إلى انخفاض صادرات إفريقيا بشكل عام؛
- ارتفاع متوسط التعريفة الجمركية ممّا يؤثر سلبا على القدرة التنافسية في السوق العالمية.
- الأزمة الصحية العالمية –**جائحة كورونا**–والتي أصبحت تهديدا على العالم أجمع وكانت سببا رئيسيا في حجب العديد من المساعدات المالية لعديد الدول الإفريقية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لم ترق النتائج المسجلة من قبل دول مجموعة الكوميسا إلى مستوى التطلعات خاصة إذا ما قورنت مع التكتلات الأخرى على غرار دول مجلس التعاون الخليجي، دول جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي وغيرهم؛
- الاستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الإفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى دول إفريقيا إضافة إلى تشجيع التعاون في مجالات الاستثمار وتحرير التجارة في الخدمات ممّا يتيح الفرصة لمصر لتصدير الخبرات الفنية خاصة مع تفوق مصر في مجال التجارة في الخدمات وبالأخص أعمال المقاولات، غير أنّ جائحة كورونا أفسدت ذلك خاصة وأنها ضربت الاقتصاد العالمي ككل ولم تعد لها القدرة في منح تلك المساعدات، الأمر الذي أثر سلبيا على الدول الإفريقية عامة ومجموعة دول الكوميسا خاصة؛
- الاستفادة من إعفاءات الرسوم الجمركية المتبادلة لمجموعة دول الكوميسا، خاصة وأنّ هناك دول تمنح وارداتها إعفاء تام، إضافة إلى اعتماد مصر لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع باقي الدول الأعضاء؛
- اقتصرت استفادة الدول المنظمة لمجموعة الكوميسا على عدد محدود من الدول نتيجة عدم تكافئها من عديد الجوانب منها ضعف القاعدة الإنتاجية في بعض الدول وانعدامها في البعض الآخر إضافة إلى عدم تنوع الإنتاج والتركيز على منتوجات معينة فقط،ضعف المستوى التعليمي، هشاشة البنية التحتية من طرق برية وجوية وبحرية واستخدام التكنولوجيا المتطورة، فنجد بذلك أنّ هذا التفاوت في الإمكانيات والمؤشرات خلق العديد من الصعوبات والتحديات لنمو و تطور التجارة البينية لدول مجموعة الكوميسا وبالتالي التأثير سلبا على مؤشرات التكامل الاقتصادي؛
- استفادت العديد من الدول على غرار مصر وأثيوبيا ورواندا وأوغندا من هذا الإنضمام لمجموعة الكوميسا بتحقيقها لمعدلات تبادل تجاري مرتفعة مصاحبة معها معدلات نمو اقتصادية موجبة وصلت سنة 2020 إلى 2%، 3.2%، 3.5% و3.5% على التوالي.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- التنسيق بين مصلحة الجمارك والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لتبسيط الإجراءات وإزالة جميع العقبات والمشارك التي تواجه المستثمرين؛
- ضرورة مواجهة مشكلات تمويل العمليات التصديرية وارتفاع تكلفة النقل والتأمين على الصادرات؛
- إنشاء مراكز لوجستية في التجمعات الصناعية والسكنية؛
- جعل مصر مركز جذب عالمي لسفن الحاويات عن طريق دعم وتطوير الموانئ لاستيعاب هذه الحاويات؛
- تطوير الموانئ البحرية بهدف زيادة قدرتها التخزينية والتصديرية، حيث يمثل هذا التطور إضافة للقدرات التصديرية؛
- توفير المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدفع عجلة النمو الاقتصادي؛
- الحفاظ على التواجد اللوجيستي للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية وذلك من خلال القدرة على التسويق السريع لهذه المنتجات بالخارج؛
- تقوية القدرات في مجال النقل والتأمين والاتصالات والخدمات عموما، وربط جميع الدول الأعضاء ببعضهم البعض بطرق برية وجوية وبحرية، بمعنى آخر التركيز على استثمارات البنية التحتية؛
- العمل على اتخاذ إجراءات ومواقف موحدة وصارمة في كافة المؤتمرات والمحافل الدولية والتكتلات الاقتصادية، وذلك من أجل توحيد الرأي في المفاوضات التجارية وإزالة كافة القيود التي تعوق تدفقها وحرية حركتها؛
- زيادة التنسيق والعمل بين مجموعة الدول الأعضاء من أجل دعم سبل التعاون وتنشيط العلاقات التجارية وزيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء؛
- العمل على سن القوانين والتشريعات التي تعمل لصالح الدول الأعضاء وحماية الإنتاج من الإغراق والدعم مع المحافظة على حقوق وموارد الدولة، والعمل دائما على تشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية على حد سواء من خلال توفير بيئة أعمال ملائمة ومستقطبة.

V–ملاحق :

الملحق رقم (01) : معدلات النمو الاقتصادي لدول الكوميسا

country	2015	2016	2017	2018	2019	2020
burundi	-3,9	-0,9	0,5	1,6	1,8	-5,5
comoros	1	2,2	4,2	3,6	1,9	-1,2
congo,dem,r	8,5	6,9	3,7	5,8	4,4	-2,2
djibouti	6,5	6,7	5,4	8,4	7,5	1
egypt	4,4	4,3	4,1	5,3	5,6	2
eritrea	4,8	3,7	-10	13	3,8	0,1
ethiopia	10,4	8	10,2	7,7	9	3,2
eswatini	0,4	3,2	2	2,4	1	-0,9
kenya	5,7	5,9	4,9	6,3	5,6	1
libya	-1,8	-1,4	6,4	17,9	9,9	-58,7
madagascar	3,1	4,2	3,9	4,6	4,8	0,4
malawi	2,9	2,3	4	3,2	4,5	1
mauritius	3,6	3,8	3,8	3,8	3,5	-6,8
rwanda	8,9	6	6,1	8,6	10,1	3,5
seychelles	4,9	4,5	4,4	3,8	3,9	-10,8
sudan	4,9	3,5	0,7	-2,3	-2,5	-1,2
tunisia	1,2	1,2	1,9	2,7	1	-4,3
uganda	5,7	2,3	5	6,3	4,9	3,5
zambia	2,9	3,8	3,5	4	1,5	-3,5
zimbabwe	1,8	0,7	4,7	3,5	3,2	-7,4
comesa	5,8	6,2	5,7	6	5,2	0,6

Sousre: Comese (2019/2020), Common Market For Eastern and SouthernAfrica. Annual Report.

- الإحالات والمراجع :

1. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (يوليو 2017). *دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري خلال الفترة (2006-2015)*. مصر.

2. الحسن محمد عثمان عبد الرحيم. (ماي, 2021). متابعات اقتصادية. *مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاقتصادية* (13).

3. بن عيشي بشير، و بن عيشي عمار. (2014). تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي،. *03* (01)، الصفحات 121-154.

4. بن يوب لطيفة، و عوار عائشة. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* (09)، الصفحات 116-128.

5. حسن فؤاد عبد العظيم. (أكتوبر, 2021). واقع التبادل التجاري المصري الإفريقي في إطار التكامل الاقتصادي (دراسة حالة مصر وتجمع الكوميسا). *مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل ، 4* (13).

6. عبد الله عباس إيهاب. (يوليو, 2011). أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) في عملية التنمية في السودان،. *مجلة جامعة شندى* (21).

7. عماد محمد أزهر علي. (جوان, 2021). دور التكامل الاقتصادي الخليجي في الشراكة الاستراتيجية. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، 6* (01)، الصفحات 33-42.

8. قسميوري كفية، و علوي شمس نريمان. (سبتمبر, 2019). عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالإتحاد الأوروبي ومعوقاته بالإتحاد الإفريقي. *مجلة التكامل الاقتصادي ، 07* (03)، الصفحات 1-18.

9. لحيمر سارة، و لحسن علاوي محمد. (2016). أثر الانفتاح التجاري على التلوث البيئي لدى دول الكوميسا للفترة (1980-2010). *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، 02* (01)، الصفحات 21-30.

10. محمد المغربي لمياء. (ديسمبر, 2017). التبادل التجاري العربي الإفريقي (الفرص والتحديات). *المجلة العربية للإدارة ، 37* (4).

11. مقروس كمال. (2013/2014). ور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية. *سالة ماجستير في العلوم الاقتصادية* . الاقتصاد الدولي ، الجزائر : جامعة فرحات عباس،.

12. ولد محمد عيسى محمد محمود. (2012). معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا). *مجلة الباحث* (10).

13. Comese (2019/2020), Common Market For Eastern and SouthernAfrica. Annual Report.